

البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على المعادلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور

عمار حميد ياسين (*)

يعد موضوع البرنامج النووي الإيراني من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة في مستقبل المنطقة العربية، وذلك لكونه لا يتعلق بمستقبل المنطقة الإيرانية فحسب بل بمستقبل منطقة الشرق الأوسط ولا سيما منطقة الخليج العربي، وثيقة بمستقبل انتشار الأسلحة النووية بين دول المنطقة والذي قد يؤدي الى عواقب خطيرة قد يوظف فيها هذا النوع من الأسلحة النووية، لاسيما ان حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً في منطقة الخليج العربي تشكل قوة محفزة لنشر الاسلحة النووية

على الرغم من الجهود الدولية المبذولة للحد من انتشار الأسلحة النووية مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) تموز ١٩٦٨، الا ان حقبة الحرب الباردة وما بعدها شهدت نزوعاً قوياً لدى القوى العظمى لحيازة تلك الأسلحة ونتاجها وتطوير وسائل إيصالها الصاروخي والأمثلة على ذلك إسرائيل، العراق، إيران، وليبيا)، ولكن محور البحث يدور حول أهمية البحث في البرنامج النووي في ضوء الأهمية البالغة للبرنامج النووي الإيراني وتداعياته المستقبلية المحتملة في المنطقة العربية ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي.

البحث في البرنامج النووي الإيراني من خلال ما أثاره وما زال يثيره هذا البرنامج في وجهات النظر بين إيران من جهة والتي تصر على كونه مخصصاً للأغراض

السلمية او من الجانب الآخر الممثل بالولايات المتحدة الأمريكية التي تشكك في توجه النوي الإيراني الذي ترى انه يحوي في ثناياه برنامج نووي عسكري سري يهدف في مصر الى امتلاك السلاح النووي، فمنذ انتهاء الحرب الباردة وأحداث حرب الخليج الثانية العدم الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية معطيات سياسية وامنية جديدة في المنطقة ارتبط بالتحويلات في الموازين الاستراتيجية لدول الشرق الأوسط والبعض الآخر ارتبط الإصلاح الداخلي للكيانات السياسية داخل منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الشرق بشكل خاص.

ولعل هناك سبباً آخر يمنح البحث في هذا الموضوع أهمية أخرى مضافة من خلال الربط الإرهاب وبين امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي يشكل السلاح النووي العنصر الأهم خارج النادي النووي ولا سيما الدول التي سميت بالدول المارقة والتي تشمل العراق في العام ٢٠٠٣، وكوريا الشمالية، وليبيا، وإيران)، ولقد تعزز هذا الربط بعد أحداث العام ٢٠٠١ والتي نتج عنها تغيير جوهر في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في ظل المراقبة للحدث، اذ تحولت من استراتيجية الردع الى استراتيجية الضربة الاستباقية، كما المتحدة الأمريكية وتطبيقاً لهذه الاستراتيجية على احتلال العراق العام ٢٠٠٣ بحجة الدمار الشامل، ولقد حفز هذا الاحتلال دولاً أخرى وبقرار ذاتي من جانبها للقيام بتفكيك مثل (الحالة الليبية)، ولكن من جانب اخر حفز دولاً أخرى على الاستمرار ببرامجها النووية (الإيرانية) والتي يمكن عددها الحالة الوحيدة على النطاق الإقليمي التي قطعت اشواط برنامجها النووي، اذ ان البرنامج النووي الإيراني الوحيد الذي تسعى من خلاله إيران النووية في ظل البيئتين الإقليمية والدولية ومتغيراتها الراهنة خصوصاً بعد أحداث ١١ والتي أفضت الى احتلال أفغانستان في العام ٢٠٠١ واحتلال العراق العام ٢٠٠٣.

إشكالية البحث:

ان إشكالية البحث تنصب في مدى تأثير البرنامج النووي الإيراني على التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة ومنطقة الخليج العربي بصورة خاصة في حالة حصول إيران على القدرة النووية (السلاح النووي) في ظل البيئتين الإقليمية والدولية وبعد انتهاء الحرب الباردة ولا سيما بعد أحداث ١١ أيلول العام ٢٠٠١.

توجيهات بحث:

تطلقاً من هذه الإشكالية فإن الفرضية التي سينطلق منها البحث هي ان التوازن الاقليمي
 في منطقة الخليج العربي يتأثر وبدرجة كبيرة بطبيعة البرنامج النووي الايراني، وان الولايات
 المتحدة الامريكية تسعى الى فرض اجندة الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية على ايران بوصفها جزء من
 استراتيجيتها الدولية بشكل عام وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص والتي تقتضي ترتيب اولويات
 الاستراتيجية على وفق مصالحها وأهدافها والأجندات الاسرائيلية من خلال محاولة اقناع المجتمع
 الدولي ان الهدف الحقيقي الذي تسعى إيران الى تحقيقه من وراء برنامجها النووي هو امتلاك السلاح
 النووي وهو ما من شأنه ان يعرض امن المنطقة الخليجية والسلم الدولي لمخاطر التهديدات المحتملة،
 كما اننا نعلم ان إيران على وفق وجهة النظر الأمريكية لها صلة بالإرهاب، فضلاً عن كونها
 من ضمن اجندة الاستراتيجية الأمريكية تحت مسمى (دول محور الشر)، ووفقاً لهذه الفرضية فإنه
 يجب ان تكون الصلة ذات الجوهرية ذات الصلة بالموضوع.

سماهي العلاقة بين امن الخليج العربي والبرنامج النووي الايراني؟

سماهي الدوافع الإيرانية لامتلاك البرنامج النووي او الحصول على القدرات النووية الفعلية؟

سماهي الانعكاسات المستقبلية للبرنامج النووي الايراني على دول مجلس التعاون الخليجي؟

سماهو موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الايراني؟

سماهي البدائل او الخيارات الخليجية لمواجهة الطموحات النووية الإيرانية؟

توجيهات بحث:

تم تقسيم موضوع البحث الى اربعة مباحث، فضلا عن المقدمة والخاتمة، ولقد تناولنا في
 المبحث الاول: امن الخليج وازمة البرنامج النووي الايراني، وكرس المبحث الثاني لمناقشة الدوافع
 وراء امتلاك البرنامج النووي الايراني والتي شملت الدوافع السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والامنية
 المبحث الثالث والاخير فقد تناول القدرات النووية الإيرانية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون
 الخليجي والذي تضمن البحث في الانعكاسات المستقبلية الاستراتيجية لبروز القدرات النووية الإيرانية
 في مجلس التعاون الخليجي اولا، ثم البحث في موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج
 النووي الايراني ثانيا .

المبحث الأول

امن الخليج وأزمة البرنامج النووي الإيراني

ان الشرق الأوسط ينفرد بروابط جيوسراتيجية متمثلة بوجود بعض الدول الاستراتيجيات مقترباته الجيوبوليتيكية، فأيران مثلاً ما زالت ترى في نفسها القوة المؤهلة الابرار (الرقم المعادل الخليجية، فأمتلك ايران للاسلحة النووية ولا سيما ببعدها الهجومى سوف يستغلها في توجيهها بالاتجاهات ذات الميول العسكرية عن طريق تهديد او تدمير المنشآت النفطية في المنطقة العربي في آن واحد، الامر الذي سيؤدي بالمحصلة الى قطع ما يزيد على أكثر من نصف الطاقة التي تستوردها دول الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة¹.

لذلك فإن حجم التهديد الذي يشكله البرنامج النووي الايراني سوف تزداد أهميته مستغلة بذلك إيران من انتاج تلك الأسلحة ودمجها بالصواريخ بعيدة المدى كوسائل إيصال فعالة وأداة أطار البيئة الاقليمية والدولية، ومن ثم ممارسة نمط جديد من السلوكيات الاستراتيجية المستغلة سياسة ردة جديدة عن طريق امتلاك القوة القابلة للتوظيف الفعلي على ارض الواقع، فضلاً عن إيران اذا ما تحولت الى دولة نووية فسوف يؤدي ذلك الى تحويل اقليم الشرق الأوسط الى قوتين نوويتين هما (إيران، إسرائيل)، مما سيحفز الدول الاخرى بطبيعة الحال الى البحث عن استراتيجية لحماية مصالحها وذلك عن طريق الدخول في سباق تسلح نووي مما سيكون له سلبية حول مستقبل التوازن النووي في بيئة إقليمية غير مستقرة، وهذا ينطبق على دول الخليج حيال مواجهة الطموحات الايرانية في المستقبل المنظور².

كما ان دول الخليج العربي معنية أكثر من غيرها ازاء البرنامج النووي الايراني بحكم الجغرافي والهواجس المقلقة من مخاطر التسرب النووي واثاره البيئية على دول المنطقة، فضلاً عن المنشآت النووية الايرانية قريبة من الدول العربية المطللة على الخليج العربي³، اذ يقع مفاعل

¹ منعم صاحي العمار، نحو انشاء منطقة خالية من السلاح النووي: دراسة حالة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، جامعة العلوم السياسية، بغداد، ١٩٨٩، ص ٥٨.

² وائل محمد اسماعيل العبيدي، وعلي حسين، اثار الاستراتيجية للتسلحية النووية الايرانية على مستقبل الامن الوطني لبلدنا، كلية التربية، العدد (٥)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٤، ص ٣٤٧-٣٤٨.

³ عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ايران بين التخريب والترهيب، قناة العربية الفضائية، ١٦ نيسان ٢٠٠٦، تموقع الانترنت: <http://www.alarabiya.net>.

التي حد لها اهم مرافق المشروع النووي الايراني على بعد (٢٨٠) كم من مدينة الكويت^١، ويعتمد هذا المشروع على التقنية النووية الروسية مما يجعل المسألة أكثر تعقيداً اذ ان التقنية الروسية لها سجل سلامية جيد فيما يتعلق بالسلامة مثل كارثة تشيرنوبل العام ١٩٨٦ هذا من جانب، ومن جانب اخر سيهدد الصعاب التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما اذا ما أعلنت ايران امتلاكها للسلاح النووي، الأمر ما ساعد على دفع دول مجلس التعاون الخليجي الى تزايد مديات النفوذ الايراني في المنطقة، ويعزز مواقفها الساعية الى فرض تحديات على دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة الخليج العربي^٢.

لذلك فإن دول الخليج العربي صعدت سقف مطالبها لايران بإنهاء برنامجها النووي، بيد ان المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي (عبد الرحمن بن عبدالعزيز آل سعود) ان البرنامج النووي الايراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على منع انتشار الأسلحة النووية وبموجب الاتفاقية التي تم التوصل اليها في عام ١٩٨٥، وفي ذلك الامر اشارة صريحة الى طبيعة البرنامج النووي الايراني والتهديدات الأمنية فضلاً عن مخاوفه عليه^٣. اذ يرى بعض المختصين في الدراسات الاستراتيجية ان غايات ايران من امتلاك السلاح النووي الفعلي هي^٤:

١- تعزيز الوجود الامريكي في المنطقة الخليجية.

٢- فرض مزيد من التحديات مبطنة الى دول الخليج العربي مفادها ان منشاتهم النفطية وطرق المواصلات الخليجية ستخضع لتهديدات هي رهينة التدمير النووي الايراني.

٣- دفع دول مجلس التعاون الخليجي بقبول فكرة مشاركتهم في أي ترتيبات محتملة تتعلق بامن الخليج

٤- ان ايران حازة ايران للقدره النووية الفعلية سوف يعزز أمكانية تصدير الثورة الاسلامية وتصبح ركيزة على بناء الحركات الإسلامية الموالية لإيران في العالم.

١- المصدر نفسه. رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، مختارات ايرانية، العدد (٦٢)، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، ايلول، ٢٠٠٥، الموقع: <http://www.acpss.ahram.org>

٢- المصدر نفسه. رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، مصدر سبق ذكره.

٣- المصدر نفسه. رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، مصدر سبق ذكره.

٤- المصدر نفسه. رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، مصدر سبق ذكره. موقع البنية، الموقع على شبكة الانترنت، <http://albanah.net> 3/5/2005

٥- المصدر نفسه. رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، مصدر سبق ذكره. هل تمتلك ايران استراتيجية نووية، دراسات اسبوعية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٤٥.

كيف نستطيع تحليل ذلك؟

منذ انتهاء الحرب العراقية-الايرائية ١٩٨٠-١٩٨٨ بدأت ايران تتبنى استراتيجية تتمحور منطلقاتها الرئيسية على تصدير الثورة الايرانية وتحريض الدول المحيطة على مشابهة، ولكن تجربة الحرب العراقية-الايرائية والخسائر البشرية والاقتصادية وتجميد خطا يتعلق بمسألة حسم الصراعات الداخلية جعل ايران تنهج نحو استراتيجية جديدة ذات طابع واقعية مفادها: اعادة البناء الداخلي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية المختلفة، وبناء علاقات ودية قائمة على مبادئ التعاون والثقة المتبادلة مع دول الحوض مضامين التهديدات الثانوية والرئيسية، ومما ساعد على تعزيز اسس هذه الاستراتيجية هي الاصلاحيين بقيادة الرئيس الايراني السابق محمد خاتمي في تولي السلطة في ايران، اذ ساعد تحقيق نجاحات ملحوظة في دائرة محيطه الاقليمي منها فرض الحصار على العراق واضعافه واذابة دوره الاقليمي في المنطقة، فضلاً عن احتلال العراق وافغانستان من قبل المتحدة الامريكية لتكون بذلك ايران هي القوة الاقليمية ذات الدور المؤثر في سياق سياسة اذ ان احداث حرب الخليج الثانية أدت الى دخول منطقة الخليج العربي في حالة من السيطرة المتغير الامريكي، ولكن بالمقابل نرى بأن هناك تصور بأن الدور الاقليمي في السياسة لمصلحة ايران، لا سيما في ظل حالة الفراغ الاستراتيجي التي خلفها انهيار النظام العربي في الولايات المتحدة الامريكية له في العام ٢٠٠٣، فضلاً عن حالة الازباك التي اصابت العراق العربي، والارتفاع الملحوظ في اسعار امدادات الطاقة، مما ساهم بتوفير سيولة مالية كبيرة بداية الحقبة الايرانية، وهو ما بدا واضحاً عن طريق جهودها المتواصلة علناً وسراً لتوسيع النوية الفعلية^٢.

ولقد اسهمت الامكانات البشرية والاقتصادية والعسكرية والجيوبولتيكية المتوفرة والشعور القومي المتجدد، فضلاً عن ضعف البلدان العربية، واستقلال بلدان آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي السابق وبقائها بلاداً ضعيفة وبحاجة لمساعدة المتغير الخارجي وافغانستان في تسعينات القرن الماضي والحرب الاهلية فيه، وتراجع دور العراق بعد حربها وتنامي المد الديني الاصولي، والمآزق الأمريكي في افغانستان والعراق والشرق الأوسط

^١ د. محمد عبد السلام، بصورة ما كان عام ٢٠٠٧ هو عام ايران في الشرق الاوسط، كاتون الثاني/يناير ٢٠٠٨
الانترنت: <http://www.swissinfo.com>

^٢ د. محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره.

حر النظام الإيراني لان يلعب دوراً فاعلاً في المنطقة، لا سيما بعد أحداث ١١ ايلول العام ٢٠٠١، اذ تم خدمات للولايات المتحدة الأمريكية في افغانستان بهدف إسقاط نظام طالبان ولكي يكون لها دور حذر في النظام البديل وهذا ما تحقق له، كما قدم مساعدات ومعلومات استخبارية غير مباشرة لإسقاط النظام العراقي السابق منطلقاً من فكرة مؤداها بأنه سيكون له دور فاعل ومتميز في النظام البديل عن طريق حلفائه ومجاورته للعراق وهذا ما تحقق على ارض الواقع^١.

بعد الحرب التي قادها التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في افغانستان بحجة مكافحة الارهاب، ومن ثم الحرب على العراق العام ٢٠٠٣، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية على تماس مباشر مع المقتربات الجيوبوليتكية لايران، اذ عدت ايران هذا التواجد الاقليمي (المتغير الأمريكي في العراق) مصدر تهديد حيال مصالحها الحيوية، فضلاً عن ان ايران كانت قلقة من ان تكون هي المستهدفة التالية ضمن أجندة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في اطار الحرب على ما يسمى بالارهاب^٢، كما ان ايران عبرت عن مخاوفها المحتملة من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالأعداد لتتبعات اقليمية تسمح للنفوذ الاسرائيلي بالتواجد في العراق على مقربة من التخوم الإيرانية، وكذلك تساعد حدة الضغوط الأمريكية على غالبية دول المنطقة ولا سيما ايران من اجل تعزيز عملية التحول الديمقراطي وتحقيق الاصلاح السياسي والاقتصادي واحترام وحماية حقوق الإنسان^٣.

وفي ربيع العام ٢٠٠٣ عرضت ايران على الولايات المتحدة الأمريكية التعاون معها عن طريق تخفيف النفوذ الإيراني للمساعدة على تحقيق الاستقرار في افغانستان والعراق مقابل التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالجمهورية الاسلامية الإيرانية، وان تبدي ادارة البيت الابيض سياسات أكثر طابع أكثر مرونة حيال البرنامج النووي الإيراني، أي ان ايران تجعل الاستقرار الاقليمي في المنطقة رهناً بالسياسات الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني^٤.

١ حسن العودات، صعود القوات الإيرانية واثار ذلك على منطقة الشرق الاوسط (تحليلات)، المعهد الدولي للحوار العربي الأمريكي، العدد ١٢/٤، ٢٠٠٦، الموقع على شبكة الانترنت: <http://www.aedialogue.org>.
٢ نقر: عمر وجمال علي، صعود ايران لقوة اقليمية، قراءات استراتيجية، العدد (١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير، ٢٠٠٧، ص ٢٨-٣٥.

² The quote from ahomeland security report is found in ericlipton, arosier view of terrorism, international herald tribune, april, 2005, p. 5.

٣ احتشامي، موقف ايران الدولي بعد سقوط بغداد، في السياسة الخارجية الإيرانية في مرحلة بعد سقوط بغداد، ترجمة: المركز لدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد (٦)، السنة الاولى، نوفمبر، ٢٠٠٥، ص ٢٤.

⁴ the quote from ahomeland security report, op, cit, p. 5.

واتساقاً مع ذلك فإن المسؤولين الإيرانيين كانوا متفاجئين من سياسات الادارة الامريكية الجديدة، اذ عدوا ان الحديث عن مراجعة جديدة للوضع النووي الراهن يعد بمثابة تهديد ضمنى بتوسيع الاسلحة النووية ضد الخصوم المحتملين، فضلا عن ان اهتمام واشنطن بالاسلحة النووية الصغرى (Mini- Nukes) جعل حتمية التهديد باستخدام هذه الاسلحة ضد الدول المتهمه بانتهاك معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) اكثر مثاراً للقلق بالنسبة لايران، اذ جاء موضوع تخصيص اموال امريكية للمعارضة الايرانية في منتصف العام ٢٠٠٣ الى جانب الوجود العسكري الامريكي في العراق ليعد القادة الايرانيين الى التفكير بجدية في مسألة التهديد بتغيير النظام الايراني^١.

وامتداداً لذلك فإن الاحتلال الامريكي للعراق العام ٢٠٠٣ وما رافقه من تداعيات معبره ازمة البرنامج النووي الايراني أربك امن المنطقة واستقرارها، لا سيما بعد اختلال التوازن الاستراتيجي فيها لمصلحة ايران كما نكرنا، وهذه التداعيات والتهديدات، حفزت الدول الخليجية الى السعي لتحييد توازن في علاقاتها مع بقية الأطراف عن طريق استمرار سلسلة التحالفات الدولية سواء مع الولايات المتحدة الامريكية او مع حلف الناتو والذي من المحتمل ان يقوم بدور فاعل في امن المنطقة الخليجية خاصة ان بعض الدول الخليجية تسعى للحصول على صفة حليف استراتيجي من خارج حلف الناتو تترى هذه الدول ان هذه الصفة سوف تنعكس بالاجاب على امن الخليج العربي، وللدلالة على ذلك نستطيع الاشارة الى قول وزير الخارجية الكويتي د. محمد الصباح السالم: (ان تصنيف الكويت كحليف رئيس للولايات المتحدة الامريكية من خارج اطار حلف الناتو ينعكس ايجابا على منطقة الخليج العربي)^٢، لا سيما اذا علمنا ان الدول الخليجية تدرك ان ايران تترى في منطقة الخليج العربي موضوع نفوذها الطبيعي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، كما ان الدول الخليجية لها مصلحة في حماية مواردها النفطية وتنميتها من خلال الاستثمارات وخاصة الاجنبية منها والتي تبحث عن امان، حيث تفيد توقعات وكالة الطاقة الدولية زيادة حجم الطلب على امدادات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) بنسبة ٥٠% من الحجم الحالي البالغ (٨٢) مليون برميل يومياً ليصل الى (١٢١) مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠، فضلاً عن ان ما يثير هواجس الدول الخليجية هو التباين الواضح في

^١ quote from ahomeland security report, op, cit, p, 5-6.

^٢ أ.د. حميد شهاب احمد، العراق ومنطقة الخليج، دراسة مقدمة الى مؤتمر حول تحديات الامن الاقليمي ومستقبل السلام في المنطقة اقليمية متغيرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٢.

^٣ احمد الامام، امن الخليج (التدويل) افضل من هيمنة امريكا، الموقع على شبكة الانترنت: www.islamonline.net/arabic/politics/arabic/affaire/topic/2006/12/1

الخطاب الرسمي الإيراني تجاهها الذي يتراوح بين محاولات التهذئة وتطمين هذه الدول تجاه النويا الإيرانية، وإظهار الرغبة في بناء علاقات قوية معها وبين تهديد هذه الدول بالاستهداف العسكري إذا تم استخدام أراضيها من قبل القوات الأمريكية^١ ففي ظل تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني أشار قائد الحرس الثوري الإيراني (محمد علي جعفري) في تصريح له أثناء مؤتمر صحفي العام ٢٠٠٨ قائلاً:

(أما فيما يخص المنفذ الرئيس لامدادات الطاقة في منطقة الخليج فإن إيران ستفرض قيوداً على حرية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز وإضافة بالقول "إذا استخدم أعداؤنا الخارجيون تراب الدول الإقليمية لشن عدوان على إيران فإن حكومات هذه الدول ستتحمل المسؤولية وسيكون من حقنا الطبيعي ان نتعامل مع قدراتها العسكرية كما نتعامل مع أعدائنا)^٢.

وإتساقاً مع ذلك فإن الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص والذي يتقاطع مع الرؤيا الإيرانية، فضلاً عن إهمال دول الخليج العربي لاي دور لواتي في امن منطقة الخليج العربي سيحفز إيران الى زيادة كفاءة قواتها العسكرية عن طريق امتلاك الرادع النووي بهدف زرع القناعة والادراك لدى الخصوم المحتملين بأنها مستعدة للدفاع عن امنها ومكانتها في الساحة الإقليمية^٣.

ومن هنا ترى إيران بأن الوجود العسكري الأمريكي مدعاة لعدم الاستقرار والتأثير السلبي على مستويات الامن الاقليمي والدولي في منطقة الخليج العربي، ولقد أكد هذا التوجه (يحيى رحيم صفوي) القائد العام للحرس الثوري الإيراني السابق عن طريق كلمة له أمام رجال القوة البحرية في الحرس الثوري والتي دعا فيها دول الخليج الى التعامل مع إيران لتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين في المنطقة بعيداً عن تأثيرات المتغير الخارجي (الولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك لان امن منطقة الخليج يشكل الشريان الاقتصادي الحيوي في العالم^٤.

ولعل هذه البيئة الدولية هي التي عززت من رغبة إيران في الاستمرار ببرنامجها النووي والتكثيف في إضافة الأسلحة النووية الى أجندة سياستها الأمنية والعسكرية، فضلاً عن دوافع أخرى

١- صدي شهاب احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

٢- بلا صائق، لمن منطقة الخليج بين الترغيب والترهيب، الموقع على شبكة الانترنت:

www.news.bbc.com/uk/hi/arabic/28/6/2008.

٣- عبد مكي خالاف، القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والاقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، مركز الدراسات

السياسية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٥١.

٤- عبد مكي خالاف، العلاقات الإيرانية- الأمريكية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ رؤية تحليلية، دراسات إيرانية، العددان (١-٢)، مركز

الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص ٣٧.

جاءت مع تحول الاستراتيجية الامريكية من (سياسة الاحتواء المزدوج) في التسعينات من القرن الماضي الى سياسة تغيير النظام الايراني بعد العام ٢٠٠١.

أما على الصعيد الاقليمي فإن أهم الدوافع التي حفزت ايران الى التمسك بحقها في التكنولوجيا النووية هي عامل البيئة الاقليمية غير المستقرة المحيطة بأيران فهي محاطة بقوى مثل (العراق سابقاً)، اوغير موثوق بها (باكستان وروسيا) او متحالفة كلياً مع الولايات المتحدة الامريكية (اذربيجان، تركيا، افغانستان)، فضلاً عن مؤشرات عدم الاستقرار المتمثلة في توسيع نطاق النفوذ العسكري الامريكي في آسيا الوسطى والقوقاز، ولا سيما في دول تمثل المحيط الاستراتيجي الحيوي لأيران مثل تركيا، اذربيجان، افغانستان، والعراق.^٢

وتأسيساً على ما تقدم نرى ان المشكلة تكمن في الاصرار الايراني على امتلاك دورة نووية كاملة تتضمن مرافق لتخصيب اليورانيوم واعادة معالجة البلوتونيوم لا تعني الا كون البرنامج النووي الايراني ذو طبيعة عسكرية كما تؤكد ذلك وجهة النظر الغربية، ولا سيما الامريكية والاستراتيجية الفاسدة لبرنامجه النووي كان ولا يزال عاملاً مهماً وفاعلاً في تأجيج النزاع على المستوى الدولي والاقليمي، فضلاً عن ما يحمله في ثناياه من تهديدات أمنية- عسكرية ستعكس سلباً على استقرارية المعادلة الامنية الخليجية مستقبلاً.^٣

المبحث الثاني

الدوافع الايرانية لامتلاك البرنامج النووي

في الواقع هناك العديد من العوامل التي دفعت ايران الى الحصول على التكنولوجيا النووية واستحوذ البرنامج النووي الايراني وما يزال على حيزا كبيراً من اهتمامات الحكومات الايرانية المتعاقبة لاسيما ان ايران تقع في بيئة اقليمية غير منضبطة من الناحية الامنية، فضلاً عن انها تقع من الناحية الجيوبوليتيكية بين اغنى منطقتين في العالم هما منطقة الخليج العربي، ومنطقة بحر قزوين، وثمة تنافس دولي محموم وخاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على هاتين المنطقتين اللتان تتمتعان

sanjani says Tehran ready to cooperate if there is change in us policy, voice of the iri net (tehran), June 21, 2002, in B.B.C monitoring, June 22, 2002.

^٢ فتوح ابو الذهب، أزمة البرنامج النووي الايراني والتداعيات المحتملة على امن المنطقة، شؤون خليجية، العدد (٤٥)، المجلة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الامارات، ٢٠٠٦، ص ١٤.

^٣ علي المليجي علي، الملف النووي الايراني ظروف التصعيد وسيناريوهات المستقبل، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١، الموقع على شبكة الانترنت: <http://www.kkmaq.gov.sa>.

موقع خاص في اجندة الاستراتيجية الامريكية العالمية، بحكم ثروتها الهائلة من امدادات الطاقة، كما ان لايران امتداداتها العرقية والمذهبية المتشابكة مع العديد من دول الجوار الجغرافي مع ما يعنيه ذلك من احتمالية نشوء تهديدات متوقعة او محتملة للمقتربات الامنية الايرانية.^١

ومن هنا فقد تكون الأسباب التالية من بين الدوافع المهمة لولوج ايران للنادي النووي وامتلاكها قدرات

١- تعزيز الاعتماد الذاتي الدفاعي لايران ومديات التقدم العلمي الذي وصلت اليه على الساحة الاقليمية والدولية.

٢- دعم المكانة الاقليمية والدولية لإيران بالمقارنة مع دول تقع ضمن إطار إقليم الشرق الأوسط مثل إسرائيل، وذلك لتحقيق التكافؤ والمساواة معها ضمن إطار المعادلة النووية في الشرق الأوسط.

٣- القدرة التأثيرية للسلح النووي من الناحية السياسية والاستراتيجية، اذ توفر هذه الاسلحة سياسات ردعية فعالة وتحقق التوازن النووي في اقليم الشرق الأوسط، ولا سيما مع قوى نووية بارزة مثل اسرائيل.

٤- الوجود العسكري الامريكي في اقليم الشرق الأوسط وما يفرضه من تهديدات مستقبلية ازاء ايران، فضلاً عن محاولات تكريس العزلة الدولية ازاءها، كونها محاطة بقوى نووية من ثلاث جهات روسيا وكازاخستان من الشمال، واسرائيل من الغرب، والهند وباكستان من الشرق.

٥- انتشار التكنولوجيا النووية وسهولة الحصول عليها خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١.

٦- حرص تكاليف التسلح النووي نسبياً، وفي الوقت نفسه امكانية القدرات النووية على تحقيق الاهداف الاستراتيجية بتكلفة اقتصادية قليلة نسبياً.

٧- التوظيف العلمي المدروس للمادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) (الاستخدام السلمي للطاقة النووية) وذلك لاغراض بناء قدرات نووية عسكرية.

٨- على ذلك سوف نتناول الدوافع الايرانية لامتلاك البرنامج النووي والتي تنقسم الى:

١- الدوافع السياسية. ثانياً- الدوافع الاقتصادية. ثالثاً- الدوافع العسكرية. رابعاً- الدوافع الامنية.

١- ساجي تعمار، التسليح النووي الايراني، نظرة جيوسراتيجية في حثياته، اوراق استراتيجية، العدد (٢٩)، مركز الدراسات السياسية، جامعة بغداد، السنة الثانية، شباط، ٢٠٠٠.

اولاً- الدوافع السياسية:

من المعروف ان حصول اية دولة على السلاح النووي سيدفعها الى التحرك بحرية اطار تقدير سياساتها الخارجية والداخلية بعيداً عن الضغوطات الدولية الاقليمية، فضلاً عن ذات قدرة اكبر في مواجهة الضغوطات العالمية حيال تسوية ازماتها السياسية مع الدول الكبرى ومن هنا فإن البرنامج النووي الايراني له دوافع سياسية واضحة تنقسم الى مستويين داخلي وخارجي (اقليمي ودولي)، فعلى المستوى الداخلي، فإن البرنامج النووي الايراني ترتبط دوافعه وثيقاً بمبررات الوحدة الوطنية، بعدها الأساس المتين الذي يلتف من خلاله الايرانيون حول الامام والدستور والبنية الأساسية للنظام الأساسي، ولقد أشار علي خامنئي الى هذه الحقيقة أصبحت أحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن حقيقة واقعة، اذا عد المشروع النووي رغبة شعبية عظيمة، وحق من حقوق الشعب الايراني، وان التراجع عنه هزيمة وهدم للاستقلال الوطنية^٢.

وفي الصدد نفسه صرح علي اكبر ولايتي وزير الخارجية الايراني الاسبق اذ قال: تتنازل مقابل الضغوط الدولية والاوربية بخصوص البرنامج النووي الايراني سوف يؤدي الى النظام بأكمله^٣.

اما على المستوى الخارجي فإنه لا يمكن فهم الطموحات النووية الايرانية بمعزل عن الخارجية الايرانية، وعليه فمن الضروري النظر الى هذا البرنامج في ضوء المحددات وسياسة ايران الخارجية والتوازنات الجديدة في اقليم الشرق الاوسط، فالسياسة الخارجية الايرانية الشاه لم تخف اطماعها الاقليمية والدور الذي يمكن ان تضطلع به في اقليم الشرق الاوسط والخليج العربي خصوصاً، اذ اصبح الخليج العربي يكتسب اهمية فائقة في أجندة السياسة الايرانية ولا سيما بعد التغيرات التي شهدتها البيئة الاقليمية والدولية بعد حرب الخليج ١٩٩١ وتفكك الاتحاد السوفيتي مما ادى الى تجديد الطموحات الايرانية بممارسة دور

١ د. سلمان رشيد سلمان، السلاح النووي والصراع العربي- الاسرائيلي، دار ابن خلدون للنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٠٠.
٢ د. ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، سلسلة كتب ثقافية (١٠)، دار الحكمة، ص ١٣٠.
٣ رأي تاكية، ايران الخفية- الشطرانج السياسي السري لجمهورية ولاية الفقيه- تناقضات السلطة في الجمهورية الاسلامية العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠٥-١٠٦.

هذا بالمحصلة لكي تصبح لاعباً إقليمياً فاعلاً في شؤون المنطقة، فضلاً عن ذلك فإن نتائج تفكك الحد السوفيتي السابق قد اعاد ربط ايران بآسيا الوسطى والقوقاز^١.

هذا يؤشر لنا حقيقة مفادها: ان ايران بدأت بمراجعة اولويات سياستها الخارجية واعطاء اهمية لسياسة دورها الاقليمي حيال منطقتين رئيسيتين في عمقها الجنوبي (الخليج العربي)، وعمقها الشمالي (آسيا الوسطى)^٢، اذ نرى ان عقد التسعينات من القرن الماضي قد شهد استمراراً للأطماع الإقليمية الواسعة بالتوسع في منطقة الخليج العربي، ولا سيما فيما يتعلق بادعاءاتها بعائدية مملكة البحرين^٣، وسعيها على التسمية الفارسية للخليج العربي الى جانب قضية الجزر الاماراتية الثلاث (ابو موسى، طنب الكبرى، وطنب الكبرى).

والتساقط مع ذلك فإن التلويح بمعادلة السلاح النووي الايراني تعد عامل ضغط سياسي على الشرق الاوسط، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، اذ انه سوف يجعل تغيير ميزان القوى في منطقة الخليج العربي، مما تدفع بالجهود التي قامت بها الدول الخليجية من خلال هذه الآخرة، ولا سيما فيما يتعلق بقدراتها الدفاعية والاقتصادية وتطوير نفوذها السياسي والدبلوماسي.

وبما ان ايران تسعى لان تصبح قوة اقليمية يحسب لها حسابها في المنطقة بحيث لا يمكن تجاه سياسة اقليمية بدونها، فانها رأت بان تعزيز مكانتها لابد وان يتزامن مع تعزيز القدرات الاقتصادية ولا سيما في الجانب الاستراتيجي النووي مما يسهم في وضع ايران كلاعب اقليمي بارز ضمن القوى الرئيسية في اقليم الشرق الاوسط^٥.

١- المجلد الثاني، العدد ١٠٣، ص ١٤٥.

٢- جواد بشارة، ايران وتحديات العقيدة والثورة، مركز الدراسات العربي- الاوربي، بن، ١٩٩٩، ص ١١١.

٣- البحرين ومنطق التغيير، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٣١)، ص ١٠٣.

٤- محمد خالد الفرج، استراتيجية مقدمة لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة الانتشار العسكري والاقليمي، مؤتمر مخاطر وتداعيات التطور التكنولوجي على مجلس التعاون الخليجي، الموقع على شبكة الانترنت:

<http://www.almajma.com/17/6/2008>.

٥- عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي في سياسة التسليح الإيرانية، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (٢٢)، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٣٤.

ثانياً- الدوافع الاقتصادية:

ان بعض الدول قد تجد في السلاح النووي خياراً ذي كلفة اقل من الدخول في اطار تسليح تقليدي ذي كلفة اقتصادية باهضة، اذ ان الاسلحة النووية يمكن ان تؤمن استقلالية وأمن كسلاح ردعي حيال اية طموحات عدوانية¹.

اذ يطرح الايرانيون الدافع الاقتصادي لاقامة المحطات النووية المتمثلة في تأمين الطاقة البديلة عن الطاقة الاحفورية، وذلك بسبب تراجع احتياطي النفط والغاز والتكاليف لاستخراجه²، وبهذا الصدد تشير الحكومة الايرانية الى ان البرنامج النووي الايراني يرمي الى توفير 20% من طاقتها الكهربائية عن طريق الطاقة النووية السلمية وذلك لتخفيض استهلاكها من الطاقة التقليدية، وتحقيق النسب الحالية من اجل توفير ثرواتها الطبيعية من النفط والغاز للاغراض التصدير، ومن ثم الحصول على عوائد مالية تعود بالنفع على ايران، لا سيما في ظل الظروف التي شهدتها من تقليص صادراتها النفطية بسبب العقوبات المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي وما تسببه من خسائر اقتصادية لها³.

وبهذا الشأن صرح وزير خارجية ايران الأسبق كمال خرازي في ٥ اكتوبر العام ٢٠٠٧ من نصه: (نحن بحاجة الى ان ننوع مصادر طاقتنا فخلال العقود القادمة ستتنفذ احتياطاتنا من النفط والغاز، لذلك لا بد من الوصول الى المصادر البديلة الاخرى للطاقة، فضلاً عن منافعها الاقتصادية في ميادين الطب والزراعة والصناعة، وان الولايات المتحدة الامريكية ليست مختلفة عن ايران في تمتلك امدادات طاقة واسعة ولكنها تمتلك في الوقت نفسه منشآت للطاقة النووية، وعليه قررنا خطأ في سعينا للحصول على التكنولوجيا النووية السلمية بموجب معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية⁴).

¹ كينيث والتر، انتشار الاسلحة النووية- الاكثر قد يكون الافضل، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٠٧.

² نور عبد الاله عجرش، البرنامج النووي الايراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، ٢٠٠٧، ص ٢٣٦.

³ احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الاماراتي- التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣١٤-٣١٥، القاهرة، ١٩٩٨.

⁴ حسن بن عبيد القنيطي، البرنامج النووي الايراني- الواقع والتحديات، مجلة الوطن، العدد (١٢١)، باريس، ١٩٩٨، ص ١٠٧.

واتساقاً مع ذلك فإن إيران حسب رؤيتها القائمة على انتاج الطاقة الكهربائية من المفاعلات النووية ومن ثم توفير امدادات الطاقة الاحفورية (النفط والغاز الطبيعي) لاغراض التصدير، فإن ذلك سوف يقابله حقيقة مفادها: ان مفاعل بوشهر والتقديرات المحتملة من اكتماله عام ٢٠٢٠ فانه لن تزيد نسبة الانتاج النووي فيه عن (٧٠٠٠) ميغاواط أي ما سيوفر من طاقة مقدارها ١٠% فقط مما تستهلكه من الغاز الطبيعي والنفط مما يعني حاجتها الى مفاعلين نوويين بحجم مفاعل بوشهر في ظل حاجتها والتي تصل الى مستويات ٢٠% من الطاقة الكهربائية، وعليه فإن إيران ادركت هذا واعلنت استراتيجيتها نحو عشرة مفاعلات تتوزع على رقعة جغرافية واسعة من البلاد^١.

وفي السياق نفسه أشار المختصين الغربيين بان الاهداف الاقتصادية المشار اليها لا تبدو حقيقية بالنسبة لإيران، اذ ان المفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات، وان إيران تمتلك بالمقابل حرياً ضخماً من امدادات الطاقة يمكن توظيفه للحصول على الطاقة الكهربائية بكلفة لا تتعدى ٢٠% من كلفة اغلب مفاعلاتها في جنوب البلاد، وهو ما يقلل من فرص وامكانيات الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة الكهربائية لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية^٢. كما ان إيران لا تمتلك الا مكامن محدودة من اليورانيوم اللازم لانتاج الطاقة النووية على الرغم من الاعلان عن اكتشاف مناجم جديدة لليورانيوم، اذ ان كل ما تمتلكه من اليورانيوم النقي لا يسد حاجتها الا لبضعة سنوات لتغطية متطلبات محطة بوشهر الكهرونووية فقط، فضلاً عن ان خام اليورانيوم يحتاج الى كلفة مرتفعة لاغراض الانتاج واسعار مرتفعة جداً في الاسواق العالمية^٣.

الدوافع العسكرية:

ان الدوافع العسكرية هي الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني، اذ يعد العامل العسكري من العوامل المؤثرة في مجمل التطورات الاستراتيجية لاية دولة بشكل عام وفي علاقاتها مع محيطها الذي ضمن البيئة الاقليمية بشكل خاص^٤.

وعليه فإن امتلاك الاسلحة النووية المتقدمة يعد في الوقت الحاضر من الاولويات الاساسية لاي دولة تسعى الى تعزيز قدراتها الدفاعية، فالدول تهتم بتسليح جيوشها وتحسين كفاءة منظوماتها الدفاعية

^١ جابر علاوي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

^٢ ابراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٥.

^٣ ابراهيم محمود، الازمة النووية الإيرانية - تحليل الاستراتيجيات وإدارة الصراع، الموقع على شبكة

[Http://www.ahram.org](http://www.ahram.org)

^٤ مكرم نعمة، مبادئ العلاقات الدولية، شركة اباد للطباعة، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٤٨.

والهجومية من أجل الحفاظ على مصالحها وقيمها، وتعد مسألة الامن القومي وسلامة كيان الدولة مقدمتها، وايران هنا واحدة من هذه الدول التي سعت وبشكل دائم الى بناء وتحديث قواتها العسكرية وانطلاقاً من ذلك فقد تركت حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١ انطباعات لدى صناعات الدفاع الايراني الاول: مفاده حتمية تحقيق ايران للقدرات الذاتية العسكرية، اما الثاني: فهو يتعلق بمسألة على قدرات واسلحة الدمار الشامل، والثالث: ان التكنولوجيا المتقدمة هي التي حددت نتيجة حرب الخليج الثانية، وعليه فالتقنية الحديثة والتكنولوجيا ادت دوراً بارزاً في حسم الحرب.

وهذا بطبيعة الحال يقودنا الى القول ان الفكر الاستراتيجي الايراني استند على رؤية استباقية من حرب الخليج الثانية قائمة على تصور مفاده: ان ايران يجب ان تكون مستعدة لاية احتمالات المستقبل، وانها يجب ان لا تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي يفرضها الخصوم على انفسهم لوعدهم تمسكهم بالالتزامات الدولية^١، ومن ثم فقد تشكلت قناعة لدى المحللين الاستراتيجيين الايرانيين ان العامل الحاسم في تشكيل البيئة الاستراتيجية في المنطقة هو القوة العسكرية المتقدمة^٢.

وعلى اية حال فإنه ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وجدت القيادة الايرانية توجهاً ضروري بالنسبة لها ان تمتلك رادعاً عسكرياً استراتيجياً، الا ان الموقف الرسمي الايراني ومنذ التسعينات من القرن الماضي ومن خلال تصريحات المسؤولين الايرانيين بدأت تكتفي بالاشارة الى البرنامج النووي الايراني يرمي الى الاستخدامات السلمية وليست العسكرية^٣، ولعل اول تصريح عن ذلك هو ما ادلى به المرشد الاعلى للثورة الاسلامية علي خامنئي عندما قال: (نحن لن نتنازل عن حقنا في الحصول على القدرات النووية، وان الضغوط والاتهامات الامريكية بشأن انتاج قنبلة نووية هي اكاذيب، وان ايران لا تحتاج الى قنبلة نووية، اذ ان الاسلحة النووية مخالفة لقواعد الاسلام^٤).

ولكن بالمقابل نرى ان الوقائع تشير الى ان ايران تقودها دوافع متعددة للحصول على القدرات النووية اهمها هو تحقيق نوع من الهيمنة ضمن اطار بيئتها الاقليمية الخليجية ضمن مستويات عليا ولا سيما بعد ان فشلت ايران في ان تقدم نفسها انموذجاً حضارياً او ثقافياً او اقتصادياً لتهمين به على

^١ سهيلة عبد الانيس محمد، التسلح الايراني في التسعينات واثره على الامن القومي العربي، رسالة دبلوم عالي، المعهد لدراسات السياسية والاستراتيجية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٩، ص ٧.

^٢ عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيوسراتيجي في سياسة التسلح الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

^٣ سهيلة عبد الانيس محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

^٤ د. أحمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني - التطور والدوافع، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٢.

^٥ د. ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤-١٥٥.

فضلاً عن الافتراض القائم على ان سعي ايران للحصول على السلاح النووي انما يهدف الى الحد من الهيبة والسمعة الدولية وكذلك تحقيق سياسات ردعية فعالة والتي تعد في حد ذاتها احد سرراتها للحصول على القدرات النووية مما يسهم بالمحصلة في نقلها الى مستوى اعلى في الساحة الدولية. لذلك فان الحصول على القدرات النووية ووسائل تحقيقها سوف يحقق لها قدراً كبيراً من ممارسة السياسات الردعية حيال خصومها ومنافع الهيمنة الدولية.

دوافع الامنية:

يعد الامن اهم دوافع سعي الدولة لتطوير قدراتها العسكرية، وذلك لانه يحقق الهدف الاهم لها وهو الحفاظ على البقاء أي حماية مصالحها من التهديدات المتوقعة او المحتملة، اذ يسوق منظرو الامن القومي الكثير من الدلائل للإشارة الى الامن العسكري بعده احد المحاور المهمة للامن القومي، حيث تحث مفردات القوة العسكرية (الاستخدام الفعلي) هو احد الخصائص القديمة في العلاقات الدولية. القوة العسكرية لاية دولة هي محور امنها القومي.^٢

وفي السياق نفسه فان الامن القومي الايراني يتأثر بجملة من المتغيرات بعضها يأتي من البيئة الخارجية والبعض الاخر يأتي من البيئة الخارجية (اقليمية ودولية)، كما انه يتأثر بمدرجات صانع القرار في الدولة وتصوراته لموضوع الامن وكيفية تحقيقه والتحديات التي تواجهه، لذلك تسعى ايران الى استراتيجية للامن القومي احدى مقوماتها الاساسية الاعتماد على الخيار النووي في الدفاع عن مصالحها، فضلاً عن وسائل التسليح التقليدية الاخرى، وفي سبيل ذلك فان ايران سوف تسعى الى احداث الالفة النووية من اجل تنفيذ سياسات ردعية تحد من امكانيات الخصم على تنفيذ تهديداته، حيث يتطوّر مفهوم الامن القومي للدولة.^٣

وفي هذا الصدد يقول الرئيس الايراني السابق (محمد خاتمي): ان الوضع الاستراتيجي في ايران الاسلامية في العالم والشرق الاوسط على وجه الخصوص يتطلب ان تكون لنا امكانيات

المصدر: ١٩٧٠-١٩٨٠: هو عالم نفساني امريكي اهتم في دراسته بالحاجات الانسانية والتي توصل من خلالها الى وضع استراتيجية (تخرج الحاجات الانسانية).

المصدر: عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

المصدر: عتر، تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٠)، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٦-٥٧.

المصدر: انباء القوة العسكرية وتوازن القوى، مجلة الدفاع العربي، دار الصياد، العدد (٣) بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٨٠.

عسكرية قوية، ولن نطلب الامن من أي جهة في سبيل تقوية دفاعاتنا وامكاناتنا العسكرية، ولن النفس ومنع الاخرين من ارتكاب العدوان من اهم حقوق بلدنا¹.

لذلك فان تنامي الهواجس الامنية الايرانية حيال الولايات المتحدة الامريكية قد زادت في ظل التهديدات الخارجية التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية ضدها، بسبب سعيها للحصول على السلاح النووي ودعمها للارهاب، وبوصفها دولة غير ديمقراطية، ولا تحترم الانسان، وحاجتها الى التغيير السياسي ضمن اطار مشروع الشرق الاوسط الكبير²، وقد تصاعدت مستويات هذه التهديدات بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، اذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية بأنها دولة تمارس الارهاب وترعاه وتملك صلات مع تنظيم القاعدة وحزب الله، كل هذه الاسباب أدت الى ادخال ايران ضمن دائرة ما يسمى بـ(محور الشر) حسب التوصيف الامريكي³.

وامتدادا لذلك فقد باتت ايران مدركة تماما بانها محاطة بالاطار بعد حرب افغانستان على العراق في العام ٢٠٠٣، ومن هنا فان الولايات المتحدة الامريكية اصبحت تتواجد في افغانستان شرقا، والعراق غربا، وفي دول اسيا الوسطى شمالا، وفي دول الخليج العربي جنوبا الامر الذي يشير الى تحول السياسة الامريكية تجاه ايران من الاحتواء الى الحصار والتطويق الوجود العسكري الامريكي بطبيعة الحال يهدد الامن القومي الايراني ويشكل تهديدا جديا كعسكرية اميركية ضمن اطار الاستراتيجية الامريكية الجديدة التي تؤمن بمبدأ الضربات الاجل تجاوز أي تهديدات للمصالح الامريكية والاسرائيلية والغربية المرتبطة بها⁴.

كما ان التهديدات والتحديات والمشكلات الاقليمية لعبت دورا مهما في تحفيز امتلاك اسلحة الدمار الشامل، اذ ان الشعور بالتهديدات والمخاطر الدائمة من الدول المجاورة هذه الدول الى البحث عن رادع فعال يقلل من حدتها او يضعفها ولاسيما حينما تكون تلك

¹ نقلا عن: كوري انشول، وجوديت اساخز، المضامين الاستراتيجية للتسلح النووي الايرانية، ترجمة: ابراهيم عيسى، الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٧.

² د. عبد العزيز كامل، أزمة الخليج الرابعة - المعالم ونوايا ايران النووية، صحيفة البيان، العدد (٢٢٨)، الرياض، ٢٠٠٦، ص ٦٣.

³ السيد هاشم ميرنوجي، امريكا بلا قناع، ترجمة: علاء الرباعي، الغدير للنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٤-١٥.

⁴ محمد الحيدري، التحولات الجيوبوليتيكية - الجغرافية الجديدة والامن الايراني، مجلد شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، العدد (١٢١)، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥٩.

⁵ امل حمادة، الملف النووي الايراني والسياسة الخارجية الايرانية، عرض موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والتاريخية على شبكة الانترنت: <http://www.ahram.org>

وإن كانت الدولة مجاورة لدولة أخرى أقوى منها^١، ولاسيما إذا علمنا أن إيران تعيش في ظل بيئة آمنة غير مستقرة وتواجه تحديات ضمن إقليمها، إذ أن هناك (١٥) دولة تحيط بإيران من كل الجهات يصح بينها نظام أمن إقليمي متسق وواضح الخصائص والدلالات الاستراتيجية، فضلاً عن إيران دولة تمتلك فعلاً السلاح النووي ومن ثلاث جهات، من الشمال روسيا، وأوكرانيا، وروسيا والصين، وكازاخستان، ومن الشرق الهند وباكستان^٢.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول: بأن إيران في حال أن كانت نواياها بشأن برنامجها النووي من أجل الوصول به إلى امتلاك القدرات النووية للأغراض العسكرية، فإنه بالمقابل تبرز إلى السطح المخاطر الأمنية والأخطار التي تواجهها سواء داخلية أم خارجية (إقليمية ودولية)، وهو أحد المبررات التي تدفع إيران إلى تبني هذا الخيار القائم على أساس امتلاك أو الوصول إلى الطموحات النووية (القدرات النووية الفعلية).

هناك مواقف أخرى لأمتلاك القدرات النووية:

١- الزعامة الإيرانية للعالم الإسلامي: ترى إيران في العالم الإسلامي العمق الاستراتيجي القادر على دفع الدور الريادي من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب برمته، فضلاً عن طموحاتها لقيادة العالم الإسلامي، ولاسيما بعد الثورة الإسلامية العام ١٩٧٩ مستندة في ذلك على استراتيجية شاملة لتغيير النظام العالمي برمته وتحويله إلى نظام إسلامي^٣.

وفي إطار ذلك ركزت إيران على البناء السياسي والعقائدي للمؤسسة العسكرية بقصد ضمان فعالية قواتها عالية لقواتها وذلك في إشارة منها لأمكانية توظيف القوات المسلحة لتصدير الثورة الإسلامية إلى بقية دول المنطقة^٤.

وعلى الرغم من المعوقات الداخلية والخارجية التي واجهت محاولات إيران للحصول على القدرات النووية إلا أن إيران استمرت بتعزيز خيارها النووي لما يحققه لها من توازن إقليمي مع دول المنطقة فضلاً عن الهيئة الدولية ومكتسبات حماية الأمن القومي الإيراني، ومن هنا اكتسبت التوجهات

١- محقق توفيق، انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، العدد (١٢٧)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٢٠-٢١.

٢- عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٥٠.

٣- محمد حيدر، إدراك التهديد وأثره في إدارة الأزمة الدولية، دراسة في العلاقات الأمريكية الإيرانية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٠٧، ص ١٢٤-٢٢٥.

٤- محمد نصار، التسلح النووي الإيراني، نظرة جيوسياسية حيواته، مصدر سبق ذكره.

الايرائية في هذا الشأن اهمية كبيرة مع تنامي الطموحات الايرانية لتشكيل قوة اقليمية قادرة على تغيير سياسات رعية في النطاق الاقليمي وتصحيح مكانتها وزعامتها للعالم الاسلامي¹.

٢- تحقيق معادلة التوازن مع اسرائيل: لقد اشارت العديد من التقارير الاستراتيجية ومراكز البحوث العالمية الى ان حجم الاسلحة النووية الاسرائيلة يقدر ب (٢٠٠) رأس وقنبلة نووية تم تجميعها، وتسهم على زيادة قدراتها في مجال امتلاك الاسلحة النووية الاستراتيجية مما اسهم بالمحصلة في احداث خلل في التوازن الاستراتيجي مع دول اقليم الشرق الاوسط، ونتيجة لهذا الخلل في ميزان القوى ربما فكر الايرانيون في اصلاح هذا الخلل من خلال احدث نوع من التوازن (توازن الرعب) الذي دفع هذا التوازن لا تستطيع اية دولة في المنطقة القيام بعدوان على ايران، ومن ثم قد تعدد هذا التوازن الى الامان في مقابل العدو التقليدي اسرائيل احد الدوافع التي ترجح سعي ايران لاستعادة القدرات النووية^٢.

٣- حالة العداء الامريكي حيال الجمهورية الاسلامية الايرانية:

يعد الخلاف الأمريكي - الايراني حالة فريدة، فمن ناحية ترى الولايات المتحدة الامريكية بينها وبين ايران عداء استراتيجيا عميقا بعد ان اطاحت الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ بكل المصالح الامريكية في المنطقة، اذا قضت على نظام الشاه احد المرتكزات الاساسية للاستراتيجية الامريكية في المنطقة وارست بالمقابل نظاما دينياً شديداً للولايات المتحدة الامريكية^٣. لذلك فقد عدت الولايات المتحدة الامريكية ايران قطبا من اقطاب محور الشر هذا جانب من جوانب اخر سعت الولايات المتحدة الامريكية للترويج لفكرة ان لدى ايران برنامجا تسليحيا نوويا متقدما تقوم به من أنشطة سلمية، ومن ثم كان على ايران ان تعمل على امتلاك اشكال القوة كافة التي تمكنها من ردع خصومها على المستويين الاقليمي والدولي، خصوصا وانها اصبحت محاطة بقوى عظمى هي (اسرائيل_باكستان_الهند)، فضلا عن الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي منذ حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١، واحتلال العراق العام ٢٠٠٣^٤.

¹ شيماء معروف فرحان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

² حسين فتح الله، ماذا بعد صدمة انضمام ايران للنادي النووي، صحيفة الاهرام، العدد (٤٣٥٩٧) ١٨/٤/٢٠٠٦.

³ ليلى حافظ، امريكا وايران، تاريخ من العداء الاستراتيجي، صحيفة الاهرام، العدد (٤٣٦٠١)، ٢٢/٤/٢٠٠٦.

⁴ احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني: افاق الازمة من التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٦.

الرغبة في توسيع المديات الجيوبوليتيكية للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية: تسعى إيران من خلال برنامج نووي عسكري الى حماية وتعزيز دورها الاقليمي، وتوسيع حدود هذا الدور ليكون السوية الاسلامية الإيرانية مكانه اقليمية متميزة لا تقل اهمية عن القدرات النووية المعطاه لكل من الهند، وباكستان، ومن هنا فقد نجحت ايران في الحصول على اسرار التجربة الباكستانية تحت كثير على صعيد تطوير قدراتها الصاروخية وتوسيع مديات نفوذها السياسي، والامني، الصافي التي امتدت الى العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين مما ينم عن طموحات جيوسراتيجية السلاع بدور اقليمي متميز في اقليم الشرق الاوسط^١.

المبحث الثالث

القدرات النووية الإيرانية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي:

ان صعود وتنامي الدور الإيراني هو اكثر حساسية حيال دول مجلس التعاون الخليجي، فهذه حورية لأيران مباشرة، ويعد النفط من ابرز امدادات الطاقة الرئيسة لديها، وتضم تجمعات شيعية اليمن، والكويت، والمناطق الشرقية للمملكة العربية السعودية، ومن هنا فان بروز ايران كقوة في المنطقة ولد هواجس امنية مقلقة لدول مجلس التعاون الخليجي جراء تنامي القوة العسكرية والمخاطر المحتملة لسيطرة ايران الفعلية على خليج هرمز ممر النفط البحري الوحيد، وتعززت المخاوف بعد نجاح ايران في بناء قدراتها العسكرية وتخصيب اليورانيوم، وعقد علاقات مع التبعية في هذه البلدان التي اخذت تطالب بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك دول مجلس التعاون الخليجي على انها غير قادرة على مواجهة ايران عسكريا مما دفعها الى السند على المتغير الخارجي الذي تمثله الولايات المتحدة الامريكية من اجل حماية مصالحها التبعية الا ان ذلك لم يبدد المخاوف الخليجية من الدور الإيراني الصاعد ونمو قدراته العسكرية عن ذلك من ادوار محتملة له في تقرير مصير دول المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية

١- توفيق الاسوء، مجلة الحوادث، العدد (٢٥٨٠)، ١٤/٤/٢٠٠٦.

٢- صعود القوة الإيرانية وأثر ذلك على منطقة الشرق الأوسط (تحليلات)، المعهد الدولي للحوار العربي الأمريكي

٣- الموقع، ٢٠٠٦، <http://www.aediabgue.org>.

ولقد أسهمت العديد من العوامل في زيادة فعالية بروز القوة الإيرانية على مستوى العربية، ولعل من أبرزها¹:

١- عدم الوصول الى تسوية شاملة للقضية الفلسطينية وموقف اسرائيل العدواني ازاء ذلك، فضلا عن السياسات الامريكية الداعمة للمواقف الاسرائيلية.

٢- هشاشة المواقف العربية واستسلامها للخطط الامريكية واستمرار سياسة القمع والاستبداد من جانبها، فجوة وثقة غير متبادلة بين الانظمة العربية وشعوبها، وبالمقابل افرز اعجابا بالمواقف والنهج الإيرانية.

٣- نجاح ايران في تخصيص اليورانيوم، وهو ما اكده الرئيس الايراني احمدي نجاد العام ٢٠٠٦، وضرورة الاعتراف بها كدولة اقليمية كبرى، ثم جاءت المفارقة الاخيرة بزيارة الرئيس الاميركي جورج بوش الابن لمحمود احمدي نجاد الى العراق في ٢/ ٣ اذار ٢٠٠٨ والتي اثبتت من خلالها ان قوة ايران الاقليمية قد تعاضمت بشكل هائل بعد سقوط النظام العراقي السابق.

واتساقا مع ذلك يمكن ابراز المؤشرات الاساسية والنتائج المتمخضة عن بروز ايران كقوة على دول مجلس التعاون الخليجي .

اولا: الانعكاسات المستقبلية الاستراتيجية لبروز القدرات النووية الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي والخيارات الخليجية المطروحة:

ادى النزاع الايراني- الغربي ولاسيما الامريكي على خلفية سعي ايران لامتلاك برنامج نووي تدعى مخصص للأغراض السلمية الى تعزيز مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من حيازة الدول العربية للتكنولوجيا النووية، واحتمال قيام سباق تسلح نووي بما له من مردودات سلبية وامنية وعسكرية على المنطقة في ظل امتلاك اسرائيل لترسانة نووية عسكرية واحتقان ازمات المنطقة وتنامي مستجدات التهديدات الاستراتيجية التي تواجه المنطقة العربية^٢.

لذلك فإن سعي ايران المتواصل لامتلاك القدرة النووية حفز دول مجلس التعاون الخليجي على الاعتماد على قدراتها الذاتية في حماية امنها بشكل عام والتعويل على المتغير الخارجي (الولايات المتحدة الامريكية) كصمام امان لحماية دول مجلس التعاون الخليجي من أي تهديدات نووية مستقبلية، بيد ان هذه الحماية الامريكية يطغى عليها الطابع التقليدي، أي ان الولايات المتحدة الامريكية

¹ المصدر نفسه.

² هشام منور، المملكة العربية السعودية وامتلاك السلاح النووي، المقومات والمحفزات، موقع المسلم:

تعد في توفيرها الحماية لدول مجلس التعاون الخليجي على منظومات الاسلحة التقليدية، وتبعاً لذلك
 ان ايران اذا ما امتلكت القدرة النووية التي تمنحها تأشيرة الدخول الى النادي النووي فإن الحماية
 الحركية في اطار هذا التوصيف التقليدي تصبح لا قيمة لها، وبعبارة اخرى ان حيازة ايران للسلاح
 النووي سيجعل منطقة الخليج العربي غير آمنة بما في ذلك الوجود الامريكي في المنطقة هذا من ناحية،
 من ناحية اخرى سيؤدي امتلاك ايران القدرات النووية الى تعزيز وتكريس الخلل القائم في موازين القوى
 بين ايران ومجلس دول التعاون الخليجي.

وتأسيساً على ذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي ستعتمد الى البحث عن بدائل لمواجهة
 تهديدات ايران النووية سواء أكانت بدائل عسكرية او غير عسكرية، وفي هذا الصدد يمكن ان نضع
 عدة سيناريوهات خليجية لكبح جماح التهديدات النووية الايرانية ازاء دول مجلس التعاون الخليجي:

السيناريو الأول: الخيار النووي لدول مجلس التعاون الخليجي (الاعتماد على الذات)، ان الاساس الذي
 يبنى عليه هذا السيناريو هو ان تلجأ دول مجلس التعاون الخليجي الى امتلاك القدرة النووية وذلك عن
 طريق التعاون فيما بينها خاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الوفرة المالية الضخمة التي تشهدا البلدان
 النفطية الخليجية والتي تدر مليارات الدولارات الى خزائن هذه الدول، اذ يشير تقرير حديث لـ (معهد
 البحوث والدراسات العالمي) على سبيل المثال الى ان عوائد صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام
 تقدر بـ ٩٠٥ تريليون دولار من الاعوام ٢٠٠٧-٢٠٢٠، او ان تلجأ الى التعاون مع الدول
 المنتجة مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية، لا سيما اذا ادركنا ان هذه الدول تعاني من اوضاع
 اقتصادية متردية تجعلها مستعدة لبيع خبرات التكنولوجيا النووية الى دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن
 في الواقع ان دول مجلس التعاون الخليجي تواجه معوقات كبيرة في مسعاها لامتلاك القدرة النووية سواء
 من الناحية الاقتصادية او التقنية، ام بالتعاون مع دول اخرى ومن ابرزها:

١- ان دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر الى الخبرات والامكانيات اللازمة لامتلاك السلاح النووي
 وبناء برامج نووية خاصة بها.

٢- تكاليف الباهضة التي ستؤدي الى ارهاق اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

٣- ضعف قوى اقليمية تعمل على عدم امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي للأسلحة النووية لاسيما
 اسرائيل، اذ ان امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي للقدرة النووية ووسائل ايصالها الحديثة

دكتور زين ضياء الدين العمري، القدرة النووية الايرانية وانعكاساتها الاقليمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة
 بغداد، ص ١٣٦-١٣٧.

سيشكل خطراً وتحدياً كبيراً للامن القومي الاسرائيلي، فضلاً عن ان ايران بطبيعة الحال سوف تسمح لدول مجلس التعاون الخليجي لتطوير برامج امتلاك السلاح النووي، لاسيما اذا علمنا اننا تفكر بجدية في ان تكون الطرف الموازن والمؤثر للمعادلة الامنية الخليجية.

٤- في الواقع ان دخول دول مجلس التعاون الخليجي في اطار تعاون مشترك مع كل من الهند وباكستان او كوريا الشمالية في سبيل الحصول على التكنولوجيا النووية سيكون له انعكاسات ذات مغزى سلبي على امن دول مجلس التعاون الخليجي.

السيناريو الثاني: الخيار الاقليمي: ويقصد به ان تلجأ دول مجلس التعاون الخليجي الى تحقيق امن منطقة الخليج وذلك عن طريق الاعتماد على قوى نووية اقليمية لمواجهة الطموحات النووية الايرانية وتبعاً لذلك فان التحليل لا يستبعد قيام شراكة شرق اوسطية بين اسرائيل المالكة للسلاح النووي ومجلس التعاون الخليجي لمواجهة الطموحات النووية الايرانية واحتوائها، لاسيما ان ايران تشكل تحدياً استراتيجياً مشتركاً بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي واسرائيل.

وفي حقيقة الامر نرى: ان هناك مجموعة من المعطيات التي تؤشر لنا احتمالات لجوء دول مجلس التعاون الخليجي الى اسرائيل للوقوف بوجه التهديدات النووية الايرانية الجديدة والمحتملة لامن الخليج العربي، ولعل من اهمها:

١- التأكيد المستمر لدول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة احراز تقدم في مسيرة التسوية بين العرب واسرائيل، وللدلالة على ذلك نؤشر بأن وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني (يوسف علوي) اكد على مسالة ضرورة اقامة السلام مع اسرائيل في اسرع وقت، اذ ان التسوية بين العرب واسرائيل لها اثر كبير في تعزيز مقتربات الشراكة بين اسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً.

٢- تطور مستويات العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي واسرائيل، اذ سعت دول الخليج الى الغاء المقاطعة الاقتصادية مع اسرائيل العام ١٩٩٣ كما ان قطر واسرائيل تقام علاقات تجارية ولهما مكتب تمثيل صغير في كل من الدوحة وتل ابيب، وتم افتتاح اول مكتب تجاري اسرائيلي في الدوحة بتاريخ ٢٧ اذار العام ١٩٩٦.

¹ محمد نور الدين ضياء الدين العمري، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣-١٤٤.

² قطر تعرض للتوسط بين اسرائيل والعرب، صحيفة صدى البلد، العدد (١٤٥٨)، ٢٦/٢/٢٠٠٨.

في العام ١٩٩٨ زار رئيس الوزراء الاسرائيلي (شيمون بيريز) الدوحة لحضور المؤتمر الاقتصادي الشرق الاوسط وشمال افريقيا^١.

وفي المجال الامني والعسكري برزت هناك علاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي
الذي اقام وفد كويتي بزيارة عدد من المصانع الحربية المهمة في تل ابيب ضمن اطار عقد عدد
الصفقات العسكرية^٤، هذا جانب، ومن جانب اخر تم عقد اجتماع عسكري امني (سعودي-
اسرائيلي) في فرنسا العام ١٩٩٤ الهدف منه تطوير مستويات التعاون المشترك الامني والعسكري بين
الطرفين وفي ضوء هذه الدلائل والمؤشرات التعاونية بين الجانبين فإن التحليل الاستراتيجي لا يستبعد ان
هذا التعاون بين الجانبين ليشمل توفير حماية نووية من جانب اسرائيل لدول مجلس التعاون
الذي يهدد من تهديدات القدرات النووية الايرانية ازاء منطقة الخليج العربي^٢.

الخيار الدولي: (المتغير الدولي):

يفترض هذا السيناريو ان تتجه دول مجلس التعاون الخليجي الى ايجاد آلية مناسبة لخلق
علاقة توازن مع الطرف الايراني، أي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي الى البحث عن شريك نووي
على عرض مقتربات التوازن في منطقة الخليج العربي حيال التحديات الايرانية التي تهدد منطقة الخليج
العربي، وهنا يستلزم الامر تعزيز العلاقات مع الحليف الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي ألا
هو الولايات المتحدة الامريكية^٣.

اذ نرى: ان الولايات المتحدة الامريكية عملت على نصب ترسانتها الصاروخية واجهزة الرادار
في الخليج وكان المبرر الاساس لهذا الانتشار العسكري في الخليج هو الحرب الامريكية على الارهاب
التي تم بعد ذلك تحول الى اجتياح العراق، والان اصبح مبرر الوجود العسكري الامريكي هو حماية
الولايات المتحدة الامريكية (دول مجلس التعاون الخليجي) من القدرات النووية الايرانية^٤، وهذا ما
تسعى اليه وزير الدفاع الامريكي السابق بالقول: (ان بلاده تأمل بأقامة علاقات عسكرية متينة
مع عالية دول مجلس التعاون الخليجي)، وازداد الى ذلك (نسعى الى حصول تعاون ذات صيغ

^١ تطور العلاقات الاسرائيلية- القطرية، صحيفة الرؤية الكويتية، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

^٢ نور الدين ضياء الدين العمري، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥-١٤٦.

^٣ for abrief discussion, see sokoiski, defusing the mullahs bomb, policy review, august 3, 2006.
<http://www.fronpagenag.com>.

^٤ Kuwait to sign nato security agreement during gulf conference next week, Kuwait news agency
(KUNA) 6/12/2006.

متعددة الاطراف من اجل اقامة مظلة للصواريخ تغطي منطقة الخليج العربي لغرض الحد من طموح ايران وتهديدها لدول مجلس التعاون الخليجي عن طريق استخدامها تقنية تكنولوجيا الصواريخ الحديثة لاسيما اذا دركنا ان الشبكة الصاروخية الدفاعية مصممة لصد صواريخ فردية محدودة قد تصدر عن ايران او عن غير قصد من هذه الدول المارقة (ايران) بسبب امتلاكها اسلحة دمار شامل، وان عتدت بالولايات المتحدة الامريكية تتطوي على ابعاد صراعية تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية لذلك رأت دول مجلس التعاون الخليجي ان هذا النظام يؤدي الى ازالة تهديدات الصواريخ النووية الايرانية^٢.

وفي ضوء هذه الظروف فأنه من المرجح ان تلجأ دول مجلس التعاون الخليجي الى الاحتماء بالمظلة النووية الامريكية في حالة امتلاك ايران للأسلحة النووي، وهو ما أشارت اليه حارث هاريس الاسرائيلية العام ٢٠٠٩ من ان وزيرة الخارجية الامريكية (هيلاري كلينتون) دعت الى ضرورة اوباما الى (ضرورة توفير المظلة النووية الامريكية الى دول عربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الطموحات الايرانية)^٣.

وفي السياق نفسه فقد اعلن مركز الخليج للأبحاث (بأن امتلاك ايران للقدرات النووية العسكرية سيدفع دول مجلس التعاون الخليجي الى توظيف الحماية النووية الامريكية كوسيلة فعالة لردع الصواريخ النووية الايرانية والحد من قدراته النووية المحتملة وتأثيراتها على امن المنطقة الخليجية)^٤.

كما ان تنامي المخاوف الخليجية من المشروع النووي الايراني اصبحت واضحة بحكم تنامي الجوار الجغرافي من ايران^٥. وهو ما أشار اليه الامين العام لدول مجلس التعاون الخليجي (عبد الحميد بن حمد العطيه) في كانون الاول العام ٢٠٠٥، الى ضرورة اعلان منطقة الخليج بدولها الستة، (العراق وايران ومنطقه خاليه من اسلحة الدمار الشامل، لاسيما اذا علمنا ان المنشآت النووية العراقية

^١ نقلا عن وزير الدفاع الامريكي السابق يحذر من ان ايران قد تستأنف برنامجها النووي بصورة مفاجئة، قناة العربية ٢٠٠٧/١٢/٨ الموقع: <http://www.alarabiaa.net>.

^٢ منعم خميس مخنف، سياسة التسليح النووي للقوى الكبرى ومستقبل الهرمية الدولية، دراسة مقارنة لنماذج مختارة، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، النهرين، ٢٠٠٤، ص ١١٢.

^٣ اوباما سيوفر لاسرائيل مظلة نووية ضد هجوم ايران (الرائد الاسبوعي)، شؤون اسرائيلية، العدد (٢٦٨)، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٥.

^٤ مركز الخليج للأبحاث، امتلاك ايران اسلحة نووية سيدفع دول المنطقة الى طلب الحماية الامريكية، صحيفة الشرق الاوسط (٩٤٣٧)، ٢٩ ايلول، ٢٠٠٤.

^٥ صلاح الدين حافظ، عدم خنط الأوراق ويعثرتها، صحيفة ايلاف الالكترونية ٢٠٠٦/١/١١، الموقع: www.eiaph.com.

من قبل مما نتصور من ارضنا الخليجية وان أي تسرب للمواد النووية ستكون له انعكاسات كبيرة على المنطقة^١.

وفي ضوء الطروحات السابقة فإن الرؤية الاستراتيجية التحليلية للبرنامج النووي الإيراني لا تستبعد توظيف مفردات القوة العسكرية في خانة المدركات الامنية الخليجية لمواجهة التهديدات النووية سواء تمثلت تلك الخيارات بنظام الدفاع الصاروخي او مظلة نووية، بل ان التحليل لا يستبعد على قدر كبير من الاهمية تتمحور حول صياغة سيناريو جديد ينم عن تعاون خليجي-إسرائيلي لتوجيه ضربة استباقية للمنشآت النووية الإيرانية قبل وصول البرنامج النووي الإيراني إلى مراحل متقدمة^٢.

ترقب دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني :

ترقب دول مجلس التعاون الخليجي بقلق أي تطور في القدرات النووية الإيرانية وتعارض هذه السياسة امتلاك إيران للقدرات النووية العسكرية بسبب الانعكاسات السلبية على الاستقرار الاقليمي وما قد يرافقه من احتمالات بروز لاعب او قوة اقليمية مجاورة لدول مجلس التعاون الخليجي، فتدول مجلس التعاون الخليجي ان نشاطات ايران النووية تشكل تهديد لأمن الخليج والشرق الأوسط تلك فقد اجتمع مجلس التعاون الخليجي في ايار من العام ٢٠٠٦ في الرياض وابدى هواجسه تجاه طموحات ايران النووية وطالب رؤساء دول المجلس ايران بان تكون برامجها النووية ذات طبيعة صديقة لتبديد مخاوف الدول الخليجية والمجتمع الدولي على حد سواء هذا جانب، ومن جانب آخر ان دول مجلس التعاون الخليجي تعارض مسألة القيام بتوجيه ضربة عسكرية استباقية من الولايات المتحدة الامريكية او اسرائيل، ولكنهم حريصون بالمقابل على قيام الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على ايران في سبيل كبح جماح طموحاتها النووية^٣.

ان موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني جاء في اعقاب تطورات متعقبة وضعت نفسها على المنطقة، وانعكست على توازن القوى الاقليمية في الخليج العربي لمصلحة دول المنطقة هذه التطورات الازمة التي فجرها الرئيس (محمود احمدي نجاد) ضد اسرائيل عندما طالب بتهجير بازالتها من خارطة وعندما شكك في رواية الهولوكوست وقال: ان الاوربيين هم من ارتكبوا جريمة الهولوكوست ضد اليهود وليس الشعب الفلسطيني وعليهم ان يتحملوا تداعيات هذه

١- عثمان بن صقر، واخيرا قالها الخليجيون، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (٩٨٩٥) ٣١/١٢/٢٠٠٥.

٢- حسن ضياء الدين المصري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.

٣- عبد الله، قراءة في تداعيات الملف النووي الإيراني، مجلة البيان الاماراتية، العدد شهر ربيع الاخر.

الجريمة، هذه التصريحات ادت الى بروز مواقف متصلبة ازاء ايران وحفزت اسرائيل الى التعهد
ايران بعدها تهديد مؤكد وليس تهديد محتمل¹.

اما ثاني هذه التطورات: تمثل في تنامي الدور الايراني في العراق وهو ما اكده التحليل
الخطاب الرسمي الامريكى حيال طهران حول طلب المساعدة في ترتيبات تهدئة الاوضاع في العراق
في ضوء احتمالات حدوث انسحاب عسكري امريكى من العراق، هذه التطورات تكشف في مجملها
ان ميزان القوى الاقليمية اصبح يميل لمصلحة ايران، فضلا عن التفوق الكبير في القدرات
الايرانية في ظل الطموحات النووية المستقبلية².

وفي مقابل البرنامج النووي الايراني وكيفية الحد منه قدم مجلس التعاون الخليجي
واضحة ومحددة جاءت على لسان (عبد الرحمن العطية) الامين العام لمجلس التعاون الخليجي
مؤتمر صحفي على هامش قمة ابو ظبي كانون الاول العام ٢٠٠٥، أذ قال: ((اننا نثق في ايران
لانريد ان نرى المفاعل النووي الايراني الذي هو اقرب الى شواطئنا من المسافة الفاصلة بين
المفاعل (بوشهر) وطهران، والذي قد يسبب لنا مخاطر واضرار بيئية، وفي خطوة عملية لحل
القلق قال: (ان احد المقترحات على جدول الاعمال يدعوا للسعي من اجل التوصل الى اتفاق بين ايران
مجلس التعاون الخليجي بشأن أخلاء منطقة الخليج العربي من الاسلحة النووية³.

لذلك فقد شكل تصاعد النفوذ الايراني في اقليم الشرق الاوسط ولا سيما بعد الاحتلال
للعراق عام ٢٠٠٣ مصدر قلق كبير للمملكة العربية السعودية والتي رأت في تنامي النفوذ الايراني
العراق من ناحية، والسعي الدؤوب لامتلاك القدرة النووية من ناحية اخرى تهديدا ذا مغزى
للمصالح القومية الخليجية، لهذا حاولت السعودية ان تحقق توازن مع ايران عن طريق القيام
اقليمي فاعل في المنطقة يرمي الى تحجيم مديات النفوذ الايراني او موازنته مشدده في ذلك
عاملين⁴:

¹ خالد السرجاني، هل بدأ العد التنازلي لاحمدي نجاد؟ مختارات ايرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاقتصادية
الموقع: <http://www.ahram.org>

² عبد الجليل زيد، امن الخليج بين نظريات ثلاث، صحيفة الرياض، ١٠ اب ٢٠٠٦، العدد ١٣٧٧٣.

³ د. محمد السعيد ادريس، التحديات الاقليمية للبرنامج النووي الايراني، مختارات ايرانية، العدد (٦٦)، ٢٠٠٦.

⁴ محمود عبده علي، الرياض تسعى لتحقيق التوازن مع طهران يلعب دور اقليمي فاعل يهدف الى محاصرة النفوذ الايراني
الموقع: <http://www.idle-east-online.com>

ارتفاع اسعار امدادات الطاقة (الغاز الطبيعي، النفط) والتي تجاوزت سقف المائة دولار
التي كانت الماضية، فالسعودية اكثر ثراء من ايران.

الدور السعودي في اقليم الشرق الاوسط والذي يتمثل في المكانة الرمزية والشرعية التي
لها وحققها حارسا لأقدس بقعتين لدى المسلمين (مكة المكرمة، المدينة المنورة).

والتعاقد مع ذلك فإن للسعودية وضع خاص ضمن اطار الاستراتيجية الامريكية لأحتواء النفوذ
الذي كان يهيمن في القرن، ففي كانون الثاني من العام ٢٠٠٧ طرحت راييس وزير الخارجية الامريكية السابقة
تتبعه تنظيم صفوف القوى في الشرق الاوسط) ، وفي ضوء هذه الاستراتيجية اشتركت السعودية
في تحركاتها البحرية لمواجهة التجاوز التكنولوجي والاسلحة ذات المستويات فوق التقليدية للدول الاعداء،
حيث ان الجانب الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة تزايد قوة
القوى الاقليمية^١.

وامتدادا لذلك فقد بدأت دول مجلس التعاون الخليجي الحديث عن امكانية الدخول الى حقل
الطاقة السلمية للطاقة النووية، اذ تضمن البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى
للمجلس الخليجي الذي عقد في السعودية للمدة من ٩-١٠ كانون الاول العام ٢٠٠٦ عددا من
التي صلة بالمسألة النووية للأغراض السلمية والعسكرية، فقد حث ايران على الالتزام بالمعايير
التي تضمنت الأمن والسلامة، وان تراعي الجوانب البيئية في هذا الصدد بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة
التي جعل اقليم الشرق الاوسط خالي من اسلحة الدمار الشامل ولاسيما منطقة الخليج
التي مع الاقرار بحق دول الاقليم في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية^٢.

وفي ٢١ نيسان العام ٢٠٠٨ وقع كل من الشيخ عبد الله بن زايد ال نهيان وزير خارجية
التي العربية المتحدة ووزير الخارجية الامريكية كونداليزا راييس على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في
التي الاستخدامات السلمية للطاقة النووية^٣، وفي الاطار نفسه اتفقت الولايات المتحدة الامريكية
السعودية في ١٦/٥/٢٠٠٨ على التعاون في مجال الاستغلال الامثل للطاقة النووية للأغراض

عنتر، المنافسة الاقليمية بين ايران والسعودية وموازن القوى في الشرق الاوسط، مختارات ايرانية، مركز الاهرام
التي السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، العدد مارس، ٢٠٠٨. الموقع: <http://acpss.ahram.org>
التي احد، العرب والتكنولوجيا النووية، التطورات الحديثة وافاق المشترك، كراسات استراتيجية، العدد ١٧٧، يوليو، ٢٠٠٧،

التي امريكية- اماراتية للتعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، نشرة واشنطن، مكتب الاعلام الخارجي في وزارة
التي، الموقع على شبكة المعلومات: <http://www.usinfo.state.gov>.

السلمية، إذ ستقوم الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة السعودية في تلبية متطلبات الطاقة لتوظيفها في مجال الطب والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية وذلك طبقا لمعايير الوكالة الدولية للنووية، وتلتزم السعودية بالمعايير الدولية لمنع الانتشار النووي، ومكافحة الارهاب وانتشار الدمار الشامل، وعدم السعي في سبيل الحصول على التكنولوجيا النووية الحساسة، وهو ما يتفق مع اعمال ايران في هذا المجال¹.

واتساقا مع ذلك فإن مبررات توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو امتلاك الطاقة النووية يرتكز على حزمة من الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية والتي تتعلق بالامن القومي، فمن ناحية الاقتصادية نرى: ان دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من كونها دول رئيسة في مجال امدادات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) فإن هذا لا يفي حقها وحاجتها الكبيرة الى انتاج الطاقة في اطار الاستعدادات الاستراتيجية لمرحلة ما بعد النفط، لذلك فإن التخطيط المستقبلي لضمان عدم الارتهان الى موارد ناضبة يعد عنصرا اساسيا لأي تخطيط مستقبلي من هذا النوع².

ومع ان توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو امتلاك الطاقة النووية يرتكز على استراتيجية واقتصادية، الا ان هناك العديد من الموجبات التي اضفت على المبررات السياسية والاهمية خاصة تتمثل في ان الاعلان عن هذا التوجه الخليجي جاء في الوقت الذي يحتدم فيه حول البرنامج النووي الايراني، فضلا عن تصاعد تهديدات الحرب على الارهاب وما تحمله في ثناياها من تهديدات خفية او ظاهرة والتي تنعكس سلبا على طبيعة العلاقات الخليجية- الايرانية.

كما ان التصريحات التي صدرت قبل القمة الخليجية التي عقدت في الرياض العام ٢٠٠٧ والتي تمحورت حول مخاطر انتشار اسلحة الدمار الشامل في المنطقة والتي سوف تحفز العديد من الدول الى المبادرة للدخول في برامج نووية سرية او علنية بهدف تشكيل معادلة توازنية امنية في المنطقة، ولحماية مصالحها وينطبق هذا التوصيف على (دول مجلس التعاون الخليجي)³.

¹ الولايات المتحدة الامريكية تساعد السعودية في الحصول على طاقة نووية للاغراض المدنية، نشرة واشنطن، مكتب الاعلام في وزارة الخارجية الامريكية، الموقع على شبكة المعلومات: <http://www.usinfo.stste.gov>

² عادل البهتساوي، وترجي الصهيل، عوامل سياسية واقتصادية وقفت امام سعي الدول العربية للاستفادة من الدول النووية، الشرق الاوسط، العدد (٦٠٣٠٠) ٢/٩ ٢٠٠٧.

³ سليمان بن صالح الخطاف، الطاقة النووية السلمية خيار ام مصير، السعودية العام خريطة طريق المستقبل خال من النفط على الانترنت: www.acegtisadian.net.

واتساقاً مع ذلك يمكن القول: ان التوجه الخليجي نحو امتلاك الطاقة النووية ينطوي على

عن اساسيين:

العدد الأول: ان دول مجلس التعاون الخليجي لن تقف مكتوفة الأيدي حيال الطموحات النووية
التي. البعد الاخر: الضغط على الولايات المتحدة الامريكية ودفعها الى ممارسة الضغوط السياسية
والصادية والعسكرية على ايران للحد من سياستها الرامية الى الهيمنة على المنطقة^١.

ان قضية الانتشار النووي تحتل اليوم الصدارة في ميدان السياسة الدولية في ضوء المواجهة
في قلم الشرق الاوسط، ولاسيما منطقة الخليج العربي، اذ ان ذلك يمثل فرصة غير مسبوقة لدول مجلس
التعاون الخليجي لممارسة الضغوطات الاقليمية والدولية من اجل جعل اقليم الشرق الاوسط والمنطقة
التي خالية من الاسلحة النووية.

كما ان التهديدات التي تحيق بأمن دول مجلس التعاون الخليجي حقيقية، اذ ان المواجهة بين
الولايات المتحدة الامريكية وايران والازمة الحالية في العراق قد تؤدي الى تصاعد مستويات التهديدات
التي في المنطقة الخليجية، لاسيما اذ علمنا ان اذعان ايران للمطالب الغربية بوقف برنامجها
النووي امر شبة مستحيل، كما ان قبول الغرب بامتلاك ايران اسلحة نووية امر مستحيل ايضاً
بما اننا اذا ما حسبنا الخسائر المترتبة التي سيتحملها كل طرف في حالة غياب التسوية فإن ذلك سيعزز
الحاجة الى تسوية ما.

اذ ان البرنامج النووي الايراني مازال يثير الكثير من التناقضات، فضلاً عن التباين في
النظرات بين كل من ايران التي تصر على ان برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية
والولايات المتحدة الامريكية التي تشكك في توجهات البرنامج النووي، فضلاً عن المخاوف الخليجية
من البرنامج النووي وتداعياته المستقبلية المحتملة على الامن الاقليمي والدولي، خصوصاً اذ ادركنا
ان البرنامج النووي الايراني يعد في حد ذاته المشروع الاساس الذي تسعى عن طريقه ايران لامتلاك
القدرات النووية في ظل متغيرات البيئتين الاقليمية والدولية، ولاسيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١.

وتأسيساً على ما تقدم يتضح لنا ان الواقع الذي يتلائم الى حد ما مع مقترحات التفكير
الاستراتيجي الخليجي القائم على فكره مفادها: تشكيل اوصياغة معادلة امنية خليجية قادرة على كبح

١- ناصر، الملف النووي الخليجي، قراءة في الابعاد المختلفة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

جماح الطموحات النووية الإيرانية لزاء امن الخليج العربي، اذ ان لدى دول مجلس التعاون الخليجي اسباب عدة تجعلها تفكر في امتلاك القدرات النووية لعل ابرزها:

١- مؤشرات البيئة الامنية المتغيرة في اقليم الشرق الاوسط، ولاسيما بعد احداث ١١ ايلول

. ٢٠٠١

٢- تنامي اعداد الدول الساعية في اقليم الشرق الاوسط لأمتلاك الاسلحة النووية وخصوصا

ايران .

٣- الوضع الجيوبوليتكي الذي يمثل حافزا قويا للتوجهات الخليجية، ولاسيما السعودية للسعي

لأمتلاك اسلحة نووية من اجل حماية مصالحها وامنها القومي ضمن مقتربات اقليم الشرق الاوسط وبالذات المنطقة الخليجية كرد فعل على التهديدات النووية الإيرانية مستقبلا.

ومن هنا نستنتج ان حجم التهديدات والمخاطر الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني سوف تزداد في المستقبل المنظور، ولاسيما اذا تمكنت ايران من انتاج اسلحة نووية ومن ثم ممارسة نمط جديد من السلوكيات الاستراتيجية المستندة على سياسات رديعة جديدة عن طريق امتلاك القوة الفعلية (القدرات النووية الحقيقية)، الامر الذي سيدفع الدول الاخرى الى الدخول في اطار سباق تسلح نووي، مما سيكون له انعكاسات ذات مغزى سلبي على مستقبل التوازن النووي في بيئة اقليمية غير مستقرة مثال ذلك منطقة الخليج العربي .

وعليه فأن التواجد العسكري الامريكى في العراق وافغانستان ومارافقه من تداعيات مع بروز ازمة البرنامج النووي الإيراني قد ادى الى حدوث اختلالات اثرت بالمحصلة على امن المنطقة الخليجية واستقرارها، ولاسيما بعد اختلال التوازن الاقليمي فيها لمصلحة ايران، وهذه التداعيات حفزت الدول الخليجية بالمقابل الى السعي لتحقيق توازن في علاقاتها مع بقية الاطراف الاقليمية والدولية لمواجهة المشروع النووي الإيراني، خصوصا ان ايران تفودها دوافع متعددة للحصول على القدرات النووية لعل ابرزها: تحقيق نوع من الهيمنة في اطار البيئة الاقليمية الخليجية وذلك عن طريق امتلاك الرادع النووي الذي يرمي بالمحصلة الى تعزيز القناعات المستقبلية لدى الخصوم المحتملين بأنها مستعدة للدفاع عن امنها ومكانتها على المستوى الاقليمي والدولي، مما يسهم في وضع ايران كلاعب اقليمي بارز ضمن دائرة الدول الرئيسية في اقليم الشرق الاوسط وبالاخص منطقة الخليج العربي.

وفي ضوء الطروحات السابقة فأن الرؤية الاستراتيجية التحليلية للبرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي ستفضي الى حالة من الارباك والخلل الذي سيصيب امن المنطقة الخليجية، في الوقت الذي تتزايد فيه مستويات التوتر الاقليمي والدولي حول طبيعة البرنامج

السياسي الإيراني ، فضلا عن تنامي تهديدات الحرب على الارهاب وماتحملة في ثناياها من تحديات
خطر ستعكس سلبا على طبيعة العلاقات الخليجية - الإيرانية .

ومن هنا نستطيع ان نخلص الى عدة قراءات اساسية او محتملة لما ستتطوي عيه ازمة

السياسي النووي الإيراني وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي وهي:

استمرار الحالة الراهنة: وتتمثل باستمرار الجمهورية الاسلامية الإيرانية في برنامجها النووي وعدم
التصويب اليورانيوم مع استمرار الغرب في التفاوض معها، وتقديم رزمة من الحوافز الايجابية
لدى ايران بأيقاف تخصيب اليورانيوم مع امكانية فرض عقوبات كلما رفضت ذلك، وهذه الحالة من
الامن الاقليمي في حالة من الاريك والاختلال، مما سيحفز دول مجلس التعاون الخليجي
ببقاء القوات الاجنبية في المنطقة الخليجية كخيار لمواجهة التهديدات النووية الإيرانية آزاء
الخليج العربي.

الزمة البرنامج النووي سلميا: أي بمعنى ان تقبل ايران رزمة الحوافز المقدمة من قبل الغرب مقابل
الصورية الاسلامية الإيرانية بأيقاف تخصيب اليورانيوم وهذا هو الاحتمال الاكثر وريادا، ويرافق
الحوافز الاعتراف لايران بدور اللاعب الاقليمي في المنطقة الخليجية ، ولكن في اعتقادنا سيكون
محدودا وستبقى الولايات المتحدة الامريكية هي اللاعب الاساس في المنطقة ، أي ان الولايات
الامريكية ستطلق يد ايران في المنطقة الخليجية شريطة ان لاتمس المصالح الامريكية بالاضافة
لإسرائيل ، اما غير ذلك فهو مسموح به، وهذا المسموح به سيكون على حساب امن دول اقليم
الشرق الاوسط ولاسيما امن دول مجلس التعاون الخليجي.

التخفيف الفعلي للقدرات العسكرية: وهو احتمال ظلت تلوح به الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل
عسكرية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية، وهذه القراءة لو صحت فانها ستصيب المنطقة
بمسبب رد الفعل للضربات العشوائية التي ستوجهها ايران الى دول مجلس التعاون الخليجي
ضرب الاهداف والمصالح الامريكية.

احتمال ايران النووية: وفي حالة صحة هذا الاحتمال فأن اقليم الشرق الاوسط سيزداد اختلالا، وهذا
سيزج الدول الخليجية للدخول في سباق تسلح، فضلا عن السعي للحصول على القدرات النووية وهذا
سيزج وقتا طويلا لذلك ستبقى المنطقة مضطربة، وذلك لعدم توافر الثقة المتبادلة بين دول مجلس
التعاون الخليجي وايران.